دعوة للقضاء على الفساد الإداري من خلال الـ(نيو ميديا)

علاء خالد غزالة

من المؤسف أن يستمر ذكر العراق في صدارة الدول التي تعاني الفساد الإداري سنة تلو الأخرى. ولكن الأمر الأكثر إيلاماً هو أن ترى مسؤولي الدولة في حالة نكران كامل لهذه القضية المهمة، إن لم تكن الأهم في الوقت الراهن. بل أنهم نادراً ما يتناولون موضوعة الفساد الإداري في إطار الحلول المطروحة أو أن يشرحوا لنا خطتهم في التصدي لتلك الظاهرة الخطيرة.

يتحدث بعض الناس، عند تناولهم موقف الحكومة الرسمي من الفساد الإداري، عن أمور مثل السماح لبعض المسؤولين بتفشي الفساد عمدا بين داوئرهم من اجل التغطية على ممارساتهم الفاسدة هم أنفسهم. بينما يقول آخرون: إن الفساد يخدم بعض الأحزاب المتنفذة لغرض الإبقاء عليها في السلطة من خلال التمويل المنتظم الذي ما كانوا ليحصلوا عليه من طريق آخر.

لكن الظاهر أن هذه الآراء، وإن حملت بعض الأجوبة، لا تستطيع أن تقدم تفسيرا شاملا لاستشراء الفساد الإداري بما يتجاوز المعدل المتعارف عليه في دول فقيرة ومتخلفة قياسا بالعراق. وهي أيضا لا توضح تخاذل الحكومة، المكونة من أحزاب متصارعة دأبت على إظهار مواطن العيب لدى بعضها البعض الآخر.

لهذا فلابد من وجود أسباب أكثر عمقا جعلت من هذه القضية عسيرة على الحل إلى هذه الدرجة. وربما يكون أهم هذه الأسباب هو كون هذه الظاهرة موروثة من النظام السابق، الذي سقط إثر الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣. فقد عملت أجهزة ذلك النظام على رعاية الفساد الإداري بشكل ممنهج، بسبب عجز الدولة عن توفير ابسط سبل العيش لموظفيها. فقد كان معدل دخل الموظف العادي الشهري، على سبيل المثال، لا يكفي لسد نفقات نقله إلى دائرته أو مدرسته أو ما سواهما. واذكر أن نائبا في مجلس العموم البريطاني زار العراق إبّان فترة الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، وتحدث في مؤتمر صحفي من مستشفى، مشيدا بالأطباء العراقيين الذين قبلوا أن يعملوا في مستشفياتهم براتب لا يزيد على "ثمن بيضة في اليوم الواحد". ومن الواضح أن مثل هذا الأجر لا يقيم أودا ولا يسد رمقا. ولم يكن لدى الأطباء العراقيين من سبيل سوى العمل في المستشفيات حسب قانون التدرج الطبي، ولكنهم وجدوا موردا آخر للعيش من خلال العيادات الخاصة. أما غيرهم من الموظفين فإنهم قلما أتيح لهم العمل في القطاع الخاص، الذي عانى هو الآخر من مشاكله الخاصة نتيجة الحصار الاقتصادي.

وهكذا لجأ الكثير من الموظفين إلى ممارسات تندرج تحت مسمى الفساد الإداري، وإن لم يعدها جميع الشعب كذلك. مثال ذلك دفع مبالغ مالية، قد لا تكون كبيرة، من اجل تجاوز الدور، أو استحصال موافقات روتينية لغرض تمشية المعاملات التي، ما عدا ذلك، ليس هناك من داع لإيقافها. وتطور الأمر إلى زيادة التعقيدات الإدارية والروتينية لحمل المزيد من الناس على الدفع وتخليص معاملاتهم. وإذا لم يكن هناك ضرر مباشر على المصلحة العامة نتيجة لهذه الممارسات، فان ضررها المتراكم كان اكبر من كل قضايا الفساد المألوفة، مثل الاختلاس والرشوة والمحسوبية. لقد أدى شيوع ثقافة تجاوز الروتين الحكومي عن طريق دفع الأموال للموظفين العموميين إلى شرعنة هذه الممارسة حتى بات من الصعب إقناع كل من طرفي المعاملة، المواطن والموظف، إنها خطيئة كبيرة. فكم مرة سمعت، عزيزي القارئ، عن ممارسات مثل استحصال إجازة قيادة بدون حتى الذهاب إلى دائرة المرور؟ ومثلها لحالات جواز السفر؟ أنا واثق من أن لديكم الكثير من الأمثلة التي تغني عن المزيد من الإيضاح.

إن شيوع هذه الثقافة قد انعكس على النظام الجديد بكامل صورته، وان تغيرت الأحوال. نعم، لم يعد الموظف بحاجة إلى "الإكرامية"، بعد أن تحسنت أحوال معظم الموظفين المالية. ولكن الكثير من الموظفين كانوا في الخدمة قبل التغيير واستمروا بعده. وإذا كان هناك أمر (شرعي) تحت ظرف ما، فسيبقى شرعيا تحت كل الظروف. لان المبدأ الأساس في الأخلاق هو أنها غير نسبية. فالسرقة سرقة سواء أنفقتها على الموبقات أو لغرض إطعام الفقراء. وانه لمن دواعي الأسف الشديد أن معظم الناس يتفقون على أن الرشوة أمر خاطئ وحرام لكن الكثير منهم لا يتوانى عن دفعها من اجل الحصول على غايتهم بشكل ميسر. وهم يتفقون على تحريم السرقة والغصب وأكل مال الغير، ولكنهم لا يجدون أن الرشوة هي فعل يضم هذه الأمور الشنيعة اجمعها.

لذلك إن أردنا أن نتصدى إلى الفساد الإداري يجب علينا أن نبدأ من القاعدة: من صغار الموظفين وعامة الشعب. طبعا نحن ندرك وجود جهات متخصصة بهذا الشأن مثل هيئة النزاهة، ودوائر المفتش العام في الوزارات وديوان الرقابة المالية، وحتى منظمات المجتمع المدني. لكن الممارسات الصغيرة لا تصل في العادة إلى تلك الجهات. وحتى إن وصلت فلربما لا تجد اهتماما كافيا لكون تلك الجهات مشغولة بقضايا فساد اكبر. وبالتالي فان استمرار هذه الممارسة يعني ترسخها واستشراءها أكثر فأكثر.

إن ما ندعو إليه هو حملة منسقة، لا تقودها مؤسسات الحكومة أو البرلمان، بل يقودها المواطنون أنفسهم. تلك الحملة تشرح للناس أن تقديم الإكرامية هي عملية سرقة بشكل أو آخر، وهي غصب لحق شخص آخر، وهي بكل تأكيد أمر شنيع لا يقل عن الفساد في عقود الكهرباء أو النفط أو السلاح. فالأمر الخاطئ لا يكون صحيحا إذا كانت قيمته اقل من دينار أو ألف أو مليون مثلا.

هذه الحملة يجدر أن تروج باستخدام وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والاذعات والفضائيات، ولكن بشكل أكثر تفاعلا من خلال وسائل (نيو ميديا) وهو تعبير عن وسائل الإعلام الجديدة التي بات الناس العاديون محررين فيها مثل ما هم قراء. ومن الأمثلة على ذلك مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب، وكذلك المدونات الشخصية المعروفة بـ(بلوغ). والسبب في اعتقادنا بان مثل هذه الحملة يمكن أن تؤدي في آخر الأمر الى تأخير موقع العراق على قائمة الدول التي تعاني الفساد، وذلك بأن يتحدث الناس فيها بالطريقة التي يشعرون بأنهم جزء منها، أي أنهم سوف يكونون رعاة للحملة أكثر من كونهم مجرد هدف لها. وهكذا فانك تجد من الصعب أن تخالف ما تعط به، لكنك ربما تجد من المغري أن تخالف الوعظ الذي يلقى عليك.

وسوف أبدأ بان اطلب من كل إنسان شريف أن يقول معي "الإكرامية مثل الرشوة وكلاهما عيب وحرام".

الإسلام السياسي.. بين تونس ومصر

حسين عبد الرازق

أعلنت في تونس في نهاية الأسبوع الماضي نتائج انتخابات المجلس التأسيسي (٢١٧ عضوا) الذي سيتولى صياغة الدستور الجديد وممارسة السلطة التشريعية لمدة عام، وهي أول انتخابات حرة ونزيهة تشهدها تونس منذ استقلالها عام ١٩٥٦، وتأتي بعد «ثورة الياسمين» في ١٤ يناير ٢٠١١، والتي كانت بداية ما يسمى الربيع العربي. وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب (حركة) النهضة بـ (١٧ر٤١٪) أي بـ (٩٠) مقعداً، والذي يوصف بأنه حزب «إسلامي معتدل»، تأسس عام ١٩٧٢ وقضى زعيمه «راشد الغنوشي» ومعظم كوادره وأعضائه عقودا في السجون أو المنافي وتم حله في ظل نظام بن علي الاستبدادي، وعاد لممارسة وجوده القانوني بعد الثورة التونسية وحصل على الرخصة القانونية في أول مارس الماضي. وقد اشترك في هذه الانتخابات أكثر من ٨٠ حزبا (يوجد حاليا في تونس ١١٤ حزبا مرخصا لهم قانونا) من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وبلغ الإقبال على التصويت حدا فاق كل التوقعات حيث تراوح ما بين ٨٠ - ٩٠٪، وشارك فيه التونسيون المقيمون بالخارج، حيث خصص لهم ١٨ مقعدا مقابل ١٩٩ مقعدا في الداخل. وجاء حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» بزعامة «المنصف المرزوقي» في المرتبة الثانية حيث حصل على ٢ر١٣٪ من الأصوات أي ٣٠ مقعدا في المجلس التأسيسي. وحزب المؤتمر حزب اشتراكي ديمقراطي (يسار الوسط) تأسس عام ٢٠٠١ كحزب معارض لنظام بن علي، واعترف به قانونا بعد الثورة في ٨ مارس الماضي. وتلاه حزب «التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» وهو بدوره حزب اشتراكي ديمقراطي (يسار الوسط) يتزعمه «مصطفى بن جعفر» ومعترف به قانونا من ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢، وحصل على نسبة ٦٨ر٩٪ من أصوات الناخبين أي على ٢١ مقعدا. وحصل «الحزب الديمقراطي التقدمي» بزعامة «أحمد نجيب الشابي» الذي خاض نضالا طويلا ضد نظام بن علي منذ تأسيسه في ١٢ سبتمبر ١٩٨٨ على نسبة لا تتجاوز ٧ر٣٨٪ من الأصوات ليحتل المرتبة الرابعة بـ ١٧ مقعدا، لم تكن متوقعة باعتباره المنافس الرئيس لحركة النهضة، وتتجه حركة النهضة لتشكيل تحالف مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والحزب الاشتراكي الديمقراطي. ومن الطبيعي أن تثير هذه النتائج اهتماما بالغا بين الأحزاب والقوى السياسية في مصر وبين المهتمين بالتطور السياسي في البلاد عشية إجراء انتخابات أول مجلس شعب بعد ثورة ٢٥ يناير، وأن يطرح التساؤل حول انعكاس فوز حزب النهضة «الإسلامي» على انتخابات مصر والتي يخوضها بقوة تيار الإسلام السياسي ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب السلفية.

ومن المقطوع به أن تيار الإسلام السياسي في مصر وجماعة الإخوان تحديدا سيحاولون توظيف فوز النهضة في تونس لمصلحتها، وسيحققون بعض النجاحات في ذلك، ولكن من الخطأ تجاهل عدد من الفروق الأساسية بين الواقع التونسي بعد ثورة ١٤ يناير والواقع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، وبين حركة النهضة والإخوان المسلمين.

فحزب النهضة تطور في السنوات الأخيرة على المستوى الفكري والسياسي والعملي بصورة جعلت كثيرين ينظرون إليه باعتباره حزبا مدنيا حداثيا وديمقراطياً.

لقد أعلن الغنوشي بعد إعلان نتائج الانتخابات عن انفتاح حزبه على كل القوى التي ناضلت ضد الاستبداد منذ أكثر من ٥٠ عاما لبناء مؤسسات الدولة الجديدة على قاعدة الوفاق، وقال «نسعى إلى إخواننا في الوطن مهما كانت توجهاتهم، طالبين منهم المشاركة في كتابة الدستور وفي نظام ديمقراطي وحكومة ائتلاف وطني في إطار الوفاق.. يجب ألا نغفل جهاد من ناضلوا من أجل الثورة وتداولوا على السجون منذ الاستقلال، من قوميين ونقابيين وليبراليين وشيوعيين»، مشيرا إلى ما يعرف في تونس بـ «وثائق وأرضية ائتلاف ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥»، وهو تحالف واسع ضم أغلب القوى اليسارية والقومية والنقابية والشخصيات المناضلة ضد الاستبداد في عهد زين العابدين بن علي، إضافة إلى الإسلاميين بعد تأكيدهم الإيمان بالدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والاحتكام لصندوق الانتخاب طريقا للوصول للحكم ودفاعهم عن حقوق المرأة. ويلفت النظر الى أن حزب النهضة بالرغم من ضمان الأغلبية في حال تحالفه مع حزبي المؤتمر من أجل الديمقراطية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (١٤١) مقعدا من (٢١٧)، لكنه يسعى لضم قوتين هما «الحزب الديمقراطي التقدمي»، وتحالف القطب الديمقراطي الحداثي حول حزب التجديد (الشيوعي سابقا)، إضافة إلى حزب العمال الشيوعي التونسي. كما أعلن الغنوشي الالتزام بالحفاظ على المكاسب التقدمية للمرأة التونسية، وقال «تجدد النهضة التزامها لنساء تونس بتقوية وتفعيل دورهن في صناعة القرار السياسي بما يمنع الارتداد عن مكاسبهن.. وبالتأكيد سيكون للمرأة حضور في الحكومة المقبلة، وسنعمل على أن تمثل المرأة المحجبة وغير المحجبة لتعكس واقع تونس.. النهضة لن تغير من نمط الحياة عن طريق الدولة، سنترك للناس حقوقهم في ما يلبسون ويأكلون ويشربون، هذا ليس شأن الدولة.. النهضة لا تريد تحويل الناس إلى منافقين، وأحب إلينا أن نرى وجوها عارية من أن نرى وجوها منافقة». بينما جماعة الإخوان في مصر يدعون عمليا لدولة دينية وتميز ضد النساء والأقباط، ورفعت- مع السلفيين- في جمعة لمّ الشمل شعارات الدولة الإسلامية وتأييد أسامة بن لادن، وهاجمت الليبراليين والعلمانيين..إلخ. واختارت تونس بعد الثورة استمرار الحكم المدني، وانتخاب المجلس التأسيسي لوضع الدستور ثم انتخاب البرلمان ورئيس الدولة، بينما تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطتين التشريعية والتنفيذية في مصر بعد الثورة، ورفض ما أجمعت عليه القوى والأحزاب الديمقراطية في مصر من وضع الدستور أولا، وأصر على الانتخابات لمجلسي الشعب والشورى أولا ليختارا بدورهما لجنة وضع الدستور، ولم يحدد موعدا لانتخاب رئيس الجمهورية وانتهاء الفترة الانتقالية. وعلى عكس تونس التي اختارت نظام الانتخابات بالقائمة النسبية، وهو النظام الذي طالبت كل الأحزاب والقوى السياسية بتطبيقه في مصر، لجأ المجلس العسكري إلى اقتراح نظام هجين يجمع بين القائمة النسبية والفردي، بدأ بثلثين فردي وثلث قائمة، ثم مناصفة بين الفردي والقائمة، وأخيرا ثلثين قائمة (٣٣٢ مقعدا) وثلث فردي (١٦٦ مقعداً). وهناك توقعات بعودة فلول الحزب الوطني إلى مجلس الشعب لعدم صدور قانون للعزل السياسي بعد الثورة مباشرة، ووجود مرشحين لهم في أغلب قوائم الأحزاب والائتلافات. ويعاني تيار الإسلام السياسي في مصر التنافس بين جماعة الإخوان المسلمين، الذين يتصرفون بكبر وغرور وتعال منذ الثورة وتأثيرها الواضح على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبين الأحزاب والتيارات السلفية.

من هنا يثور التساؤل.. هل يمكن أن تحقق الانتخابات القادمة في مصر أهداف ثورة ٢٥ يناير، أم ستكون دعما للنظام القديم الذي مازال قائما بالرغم من الثورة؟!

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

فداحة الأسئلة

أحياناً، يستهوينا المصطلح، أو الكلمة، وحتى حروف الجر.. ويشرح صديقي، لتضخيم قوة الوصف والدلالة، عن حرف الجر (في) قول ربّ العزة عن صَلب فرعون للمؤمنين (في جذوع النخل)، ولماذا لم يقل (على جذوع النخل) وظل يشرح لي بفمه ويديه وحواجبه من بغداد إلى أن دخلنا حدود بلدية الموصل، وكنت مضطرا للموافقة على كل الأسئلة التي كان أغلبها، وبعد كل تحليل وتفسير (مو تمام مولاي؟)، إلى أن (طلعت روحي) وصارحته (وروح أبوك أبو زيد ما إفتهمت شي).. وعندها قال مذهولاً (الله يخليك مولاي، صار ساعتين أسولف عليمن؟!..) وهكذا تجدني (أحياناً) آخذ من المصطلح عنوان مقالتي وموضوعها. وقد شغلني مصطلح (فداحة)، و(فادح) فتوالت عندي الخواطر والأفكار، وتردد العنوان على خاطري نحو أسبوع، حتى إنني قلت لابنتي معاتباً (يا بابا الچاي ما فادح) وأنا أقصد إنه (ما خادر).. وفي كل واحد منّا أسئلة لا نهاية لها.. بعضها سهل، وبعضها صعب.. وبعضها قوي أو خطير. وقوة الأسئلة، أو فداحتها تسرق النوم منّا، إذ لم يَعُدْ من يُجيب عنها.. وما أن يصدر السؤال (فادحاً)، حتى يتوارى كل من نتوقع منه الإجابة، بل ويلعب البعض معنا، فيجعلنا نخلق الأسئلة، أو (تتوالد) فلا من مجيب.. حيرتني الأسئلة، وحار صدري في حجم الذنوب التي ارتكبتها أمتنا كي لا يجيب عن أسئلتها أحد.. هل صحيح إننا بصدد تقسيم العراق.. وهل هو البلد القابل للقسمة والاقتسام.. وهل يصلح دجلة للتقسيم.. ويستحيل الفرات يباباً بعد خمسين فرسخاً من دخوله الأرض العراقية.. ربما نحن لم نعتد على حفظ الأسئلة في الصدور، فلا تقتلنا الأسئلة إذ هي تصدر حال صيرورتها، ولكن بعد حين، إذ لا تجاب كما ينبغي، تأخذ بالتواري عن حدود النطاق المتاح لها للانطلاق، فتسقط في قرارة الصدور مثل ماء غدير تجمد في فجر بارد. إننا في حضرة الأسئلة الفادحة، نتناسى الأسئلة الأخرى.. وحتى تلك، عندما يمضي الزمان عليها، تصبح أفدح من ذي قبل.. فلم تعد قضية الخدمات التي نوعد بها منذ أن جابت خيل الفاتحين أراضينا، مُجرد أسئلة صعبة، بل (فرّخت) مئات الأسئلة.. ويبقى من الصعب أن ننسى إننا لم يُكترث بنا.. حتى إن (عدم الاكتراث) صار سؤالاً فادحاً..

إننا نقف عند الذروة، مع الأسئلة ولكننا لا نجد أجوبتها في القاع.. هل يقتضينا إقامة مهرجان للأسئلة الفادحة، وندعو اليه الكبار ممن يتناوبون الصمت عنها؟!.

كاريكاتير

■ عادل صبري

التكفير في (ساحرات سالم)

فريدة النقّاش

«ساحرات سالم» هي واحدة من أهم مسرحيات «أرثر ميللر» الذي شكل مجمل عمله المسرحي إضافة مهمة لا للمسرح الأميركي الحديث وحده وإنما للمسرح العالمي ككل باعتباره رائداً من رواد المدرسة الواقعية الثورية التي حفرت لها مجرى خاصاً في النصف الثاني من القرن العشرين، و(ساحرات سالم) هي المسرحية التي يقدمها الآن البيت الفني للمسرح على خشبة مسرح الطليعة من إخراج (جمال ياقوت).

استوحى «أرثر ميللر» نصه الذي نقله إلى العربية «عبدالمنعم حفني» من الوقائع التي جرت في الحقبة المظلمة للمكارثية في خمسينيات القرن العشرين حين طارد النائب «جون مكارثي» عبر اللجنة المسماة باسمه وهي لجنة النشاط المعادي للولايات المتحدة الأميركية عشرات من الكتاب والفنانين واتهمهم باعتناق الشيوعية وخيانة المصالح الأمريكية، فمات منهم من مات وهاجر من هاجر وانتحر من انتحر وتعطل المئات لأن أحدا لم يقبل بتشغيلهم، وتوقفت عشرات الأفلام والمسرحيات والمطبوعات، كما شهدت هذه المرحلة وشايات من كتاب وفنانين ضد بعضهم البعض، وكان «رونالد ريجان» الممثل المغمور الذي أصبح في ما بعد رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية أحد هؤلاء الوشاة، كذلك كان المخرج السينمائي «إيليا كازان» واحدا من أبرزهم وهو ما عرضه للعزلة بعد انحسار الموجة المكارثية وانقشاع الظلام، وكانت هذه العزلة عقابا متأخرا على عمله المشين.

والوشاية بالمؤمنين المسيحيين واتهامهم بالتعامل مع الشيطان هي موضوع هذه المسرحية التي تقع أحداثها في قرية صغيرة في عصر مظلم يمرض فيها الأطفال فتلعب الخرافة ومصالح بعض رجال الدين دورا حاسما في تحديد نوعية المرض باعتباره من أثر السحر الذي تمارسه بعض النساء اللاتي بعن أرواحهن للشيطان.

وتنعقد محكمة دينية تستجوب نساء ورجال القرية وتتمحور الأحداث حول الوشاية التي قامت بها الخادمة «أبيجيل» «سمر علام» ضد زوجة مخدومها إليزابيث» «رفيق حمدي» وتدعى«أبيجيل» أن السحر الذي مارسته إليزابيث أدى إلى انغراز مسلة صغيرة في بطنها وركبها الشيطان الذي سلطته الزوجة عليها، وحين تداهم المحكمة بيت إليزابيث تجد دمية ومسلة مرشوقة في بطنها وتعتبرها المحكمة أداة السحر والدليل على صحة ما ادعته الخادمة.

وتتوالى سلسلة الأكاذيب حول السحر، ويتزايد عدد المتهمين وكلهم فتيات باعتبارهن ساحرات «يعشن بيننا ويقتلن أطفالنا» وذلك بعد أن عثر أحد رجال الدين المذعورين على ابنته وابنة أخته ترقصان في الغابة، وقيل له أنه إذا لم يشهد على وجود السحر فسوف يفقد وظيفته الدينية، وتتصدى امرأة شجاعة مطالبة بالاعتماد على طبيب وليس قسيساً لمعالجة الأطفال المرضى لأن مرض الأطفال لا علاقة له بالسحر.. تلعب دورها «أمينة العربي» ويتباهى رئيس المحكمة الدينية بأنه بتوقيعه أدخل ٤٠٠ شخص إلى السجن وأصدر اثنين وسبعين حكما بالإعدام في إشارة ضمنية لبشاعة الاستبداد الديني.

وفي حين تنتظر «إليزابيث» الحامل الحكم الصادر عليها بالشنق بعد أن تنتهي مدة حملها يأتي إلى المسرح «جون بروكتر» زوجها «رامي الطمباري» ليبرئ زوجته بعد أن قام بإقناع الخادمة الأخرى «ماري وارين» «رشا سامي» أن تشهد أنها كانت كاذبة حين ادعت رؤيتها للشيطان وأن بقية الساحرات يكذبن.

ثم يعترف «جون بروكتر» هو نفسه أنه كان على علاقة «بأبيجيل» التي تسعى للانتقام من زوجته لتتزوجه هي، لنجد أنفسنا بصدد شيطان من البشر دون أي حاجة للبحث عن شياطين أخرى.

وفي محاولة لإنقاذ نفسه من حبل المشنقة بعد أن اعترف بالزنى يقول «جون» إنه فعلا رأى الشيطان ويحاول أن يحصل على موافقة زوجته على إنقاذ نفسه ولكنه في نهاية المطاف يصمد ويذهب إلى المشنقة بقدميه وقد اختار الدفاع عن الحقيقة فلا شياطين هناك سوى البشر المنافقين الكذابين إنه يرفض أن يبيع روحه.

«أقدام إبليس تطن في أذني.. ووجهه القذر يطل أمام عيني.. لتحل على جنسنا لعنة الله.. نحن الجبناء الذين نضعف، وكما ضعفت أنا وكما ضعفتم أنتم.. إذ تعلمون ما في قرارة نفوسكم مقدار ما أنتم فيه من كذب وبهتان.. ضعفنا عن إعلاء كلمة الحق وجبنا عن إظهار ما يعيش فيه الناس من جهل ليلعن الله جنسنا الجبان وليدخلنا جهنم.. فلقد نكستم علم الله ورفعتم شأن عاهرة».

إن ما حدث كله هو إذن شأن إنساني ناتج الصراع بين البشر في المجتمع من أجل مصالح متناقضة وكما يقول «أرثر ميللر» «كان هدفي دائما أن أصور الإنسان كمخلوق في المجتمع وهو في الوقت نفسه خالق هذا المجتمع».

واستطاع المخرج «جمال ياقوت» مع الرؤية التشكيلية الثاقبة «لصبحي السيد» واستعراضات «عاطف عوض» التعبيرية المحكمة، وموسيقى «إيهاب قنديل» أن يصل برسالة العرض إلى الجمهور خاصة حين منح اللونين الأخضر والأبيض لرجل الدين المستنير المتسامح الذي يحبذ الرحمة على العقاب «هيل» والذي لعب دوره ببراعة «عصام مصطفى» وذلك في مواجهة رجال المحكمة الدينية البائسة الغارقة في السواد.

إنها رسالة بارعة لكل هؤلاء الذين يكفّرون الناس في عصرنا ويتلاعبون بالدين من أجل مصالحهم.